ورقة سياسات

2024

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

مرض السرطان في محافظة الطفيلة: مشكلة وحلول

بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

ورقة سياسات

مرض السرطان في محافظة الطفيلة: مشكلة وحلول

إعداد :

- بيان السعودي
- عمّار الرفوع

ديسمبر 2024

عمّان-الأردن

جدول المحتويات

المقدمـــة 1

المشكلـــة 2

السياسات الحاليـة 3

المعـايير 5

الحلول والبدائل 6

التوصيـــة 9

الخاتمـــة 10

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

المقدمة

في ظل التحديات الصحية المتزايدة في محافظة الطفيلة، برزت مشكلة انتشار مرض السرطان كإحدى القضايا الصحية الكبرى التي تؤرق المجتمع المحلي. رغم غياب تحديد دقيق للأسباب وراء هذا الانتشار، تشير التكهنات بين السكان إلى احتمال تأثير عوامل متعددة، من بينها تلوث المياه، رداءة نوعية الطعام، وقرب المنطقة من مصنع الأسمنت ومفاعل ديمونة. هذه العوامل، إلى جانب البعد الجغرافي عن العاصمة عمان، حيث تتوافر خدمات علاج السرطان المتقدمة، تؤدي إلى تعقيد الوضع الصحي في الطفيلة، وتساهم في ارتفاع نسبة الوفيات بين المرضى، لا سيما مع الاكتشاف المتأخر للمرض. وقد تم تسليط الضوء على هذه المخاوف من خلال جلسة نظمها معهد السياسة والمجتمع ضمن برنامج مختبر الاستدامة الأردني، حيث اجتمع المجتمع المحلي لمناقشة التحديات الصحية التي تواجههم.

تهدف المبادرة إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي حول مرض السرطان وأهمية الفحص المبكر، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمرضى وعائلاتهم. كما تسعى المبادرة إلى تحسين خدمات العلاج في الطفيلة من خلال تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف تخفيف معاناة المرضى والحد من انتشار المرض في المحافظة.
تعتمد هذه المبادرة على منهجية شاملة تشمل إجراء دراسات ميدانية لتحديد الأسباب المحتملة لانتشار السرطان في المنطقة، وتنظيم حملات توعوية بالتعاون مع الجهات الطبية والمحلية لزيادة الوعي بأهمية الفحص المبكر وطرق الوقاية. كما تتضمن المبادرة تنظيم جلسات دعم نفسي واجتماعي للمرضى وعائلاتهم بإشراف اختصاصيين، وتفعيل شراكات استراتيجية مع المؤسسات الصحية لتقديم خدمات العلاج محليًا. إضافة إلى ذلك، ستركز المبادرة على تحليل البيانات ورفع توصيات في شكل ورقة سياسات تهدف للحد من انتشار المرض.

وتتضمن خارطة الطريق تنفيذ عدة مراحل، بدءًا من تحليل الوضع الحالي وجمع البيانات حول معدلات الإصابة وأسباب انتشار المرض، يليها تنظيم ورش عمل ومحاضرات توعوية تستهدف كافة فئات المجتمع. كما ستُطلق برامج فحص مجاني بالتعاون مع المستشفيات المحلية، وتُبنى شبكة دعم للمرضى توفر لهم الدعم النفسي والاجتماعي اللازم. وفي المرحلة الأخيرة، سيتم إعداد ورقة سياسات تُرفع إلى الجهات المعنية لتحسين مستوى الخدمات الصحية وتطوير حلول مستدامة للتصدي لهذا التحدي الصحي المتزايد.

المشكلة

محافظة الطفيلة تواجه تحدياً صحياً كبيراً يتمثل في انتشار مرض السرطان بمعدلات مقلقة، بينما تظل الأسباب الأساسية للإصابة غير واضحة، ما يجعل الوضع أكثر تعقيداً للسكان المحليين. يشكل هذا الانتشار المتزايد معادلة صعبة بسبب تداخل عدة عوامل صحية وبيئية؛ إذ تشير الجلسات المجتمعية التي نظمها معهد السياسة والمجتمع في إطار برنامج مختبر الاستدامة الأردني إلى أن الأسباب المحتملة لانتشار السرطان قد تتعلق بنوعية الطعام الرديئة، وتلوث المياه، ووجود مصنع الأسمنت، إضافة إلى قرب المنطقة من مفاعل ديمونة النووي. بجانب هذه العوامل البيئية، تزيد المشاكل الاقتصادية والاكتشاف المتأخر للمرض من صعوبة التعامل مع ارتفاع معدلات الوفيات.

البعد الصحي يمثل تحدياً رئيسياً، حيث يؤدي الاكتشاف المتأخر للمرض وصعوبة الوصول إلى العلاج إلى ارتفاع معدلات الوفاة بين المرضى. إلى جانب ذلك، يؤثر تلوث المياه وتدني نوعية الهواء ونوعية الغذاء على الصحة العامة، مما يضيف بعداً بيئياً واضحاً للمشكلة. كما أن قلة التوعية الصحية ونقص المراكز العلاجية الملائمة يزيد من التحدي الاجتماعي في المحافظة، ويعزز من عجز السكان عن الحصول على الرعاية الصحية اللازمة.

تشير الإحصائيات إلى أن الأردن يسجل حوالي 8000 حالة إصابة جديدة بالسرطان سنوياً، يمثل الأردنيون منهم نحو 76.7%، ويُعد سرطان الثدي الأكثر شيوعاً بين النساء بنسبة تقارب 39.7%، في حين يحتل سرطان الرئة المرتبة الأولى بين الرجال بنسبة 12.9%. وتشمل أبرز السرطانات الأخرى سرطان القولون والمستقيم، وسرطان المثانة، وسرطان الغدة الدرقية، حيث يبلغ معدل الإصابة العام حوالي 87.2 لكل 100,000 شخص. وبالرغم من أن الأسباب المباشرة للإصابة لم تحدد بشكل قاطع، إلا أن تكهنات السكان تربط المرض بالتلوث البيئي الناتج عن الصناعات المحلية وتلوث المياه، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تعيق حصول المرضى على العلاج المناسب.

ومن أجل التصدي لهذه المشكلة، توصي المبادرة بتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لإجراء دراسة شاملة للواقع الصحي في الطفيلة، بهدف الخروج بسياسات فعالة للحد من انتشار السرطان. كما يُنصح بتوفير خدمات العلاج في مستشفى الطفيلة، وتكثيف الجهود التوعوية لرفع الوعي بأهمية الفحص المبكر وأهمية الدعم النفسي للمرضى، ليكونوا أكثر قدرة على مواجهة تحديات المرض ومعالجة أسبابه المحتملة.

السياسات الحالية

البرنامج الوطني لمكافحة السرطان

يهدف البرنامج إلى تعزيز الوقاية من السرطان والتشخيص المبكر له، مع تحسين جودة العلاج والرعاية المتاحة للمرضى. يركّز على تقليل معدلات الإصابة من خلال توعية المجتمع بأساليب الوقاية، وتشجيع الفحوصات الدورية.

المزايا: يوفر هذا البرنامج حملات وقائية وتعليمية تهدف إلى الحد من عوامل الخطر المرتبطة بالسرطان، كما أنه يعزز من قدرة النظام الصحي على التشخيص المبكر، ويشجع على التدابير الوقائية مثل التطعيم ضد فيروس الورم الحليمي.

العيوب: يعاني البرنامج من نقص في الموارد والتمويل اللازمين لتغطية جميع الفئات السكانية، ويواجه ضعفًا في الوصول إلى خدمات التشخيص المبكر في المناطق الريفية والنائية، إلى جانب نقص الكادر الطبي المتخصص في مكافحة السرطان، مما يحد من فعاليته على نطاق أوسع.

التأمين الصحي الشامل

يهدف التأمين إلى توفير تغطية شاملة للرعاية الطبية لمرضى السرطان، بما في ذلك الفحوصات التشخيصية والعلاج الكيميائي والإشعاعي في المستشفيات الحكومية، وضمان تلقي المرضى العلاج بغض النظر عن وضعهم المالي.

المزايا: يوفر التأمين الشامل حماية مالية للمرضى، ويغطي تكاليف العلاج الباهظة، ويتيح لهم الوصول إلى الخدمات الصحية الحكومية والعلاج المتخصص، مما يقلل العبء المالي على المرضى وعائلاتهم.

العيوب: تواجه بعض المستشفيات الحكومية نقصًا في المعدات الطبية والتكنولوجيا الحديثة، مما يؤثر على جودة الرعاية. كما أن هناك قوائم انتظار طويلة للعلاج في بعض الحالات الحرجة، وصعوبة في توفير بعض أنواع العلاج المتقدم داخل المستشفيات الحكومية.

حملات التوعية الوطنية

تعتبر هذه الحملات سنوية وتهدف إلى نشر الوعي حول أنواع السرطان الشائعة، مثل سرطان الثدي، مع التأكيد على أهمية الفحص المبكر للكشف عن المرض في مراحل مبكرة مما يزيد من فرص الشفاء.

المزايا: تساعد حملات التوعية الوطنية في زيادة وعي المجتمع بأهمية الفحص المبكر، وتساهم في تقليل الوصمة المرتبطة بالسرطان، وتشجع المصابين على طلب العلاج، إلى جانب تقديم معلومات وقائية مفيدة للمجتمع.

العيوب: قد لا تصل الحملات إلى جميع شرائح المجتمع بشكل فعال، وقد تعاني من قلة التنسيق بين الجهات المعنية، مما يقلل من الأثر المتوقع للحملات، إضافة إلى نقص الاستمرارية في التوعية بعد انتهاء الحملات السنوية، ما يحد من تأثيرها على المدى الطويل.

الشراكة مع القطاع الخاص

تشمل هذه الشراكة التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتحسين تقديم العلاج المتخصص لمرضى السرطان، ومن خلال التعاون مع مراكز طبية متقدمة مثل مركز الحسين للسرطان.

المزايا: تتيح هذه الشراكة إمكانية الوصول إلى العلاجات المتطورة والتقنيات الحديثة، وتسهم في تخفيف الضغط عن المستشفيات الحكومية، وتدعم الابتكار والتطوير في مجال علاج السرطان.

العيوب: تبقى تكلفة العلاج في المراكز الخاصة مرتفعة بالنسبة للعديد من المرضى، وقد لا تتضمن التغطية الشاملة للمرضى في القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، قد يفتقر التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص إلى الكفاءة المطلوبة في بعض الأحيان، مما يؤثر على كفاءة العلاج المتاح.

كما أقرّت الحكومة إجراءات مثل رفع أسعار الدخان للحد من انتشاره، نظراً لدوره كمسبب رئيسي للسرطان، مما يعكس التزام الدولة بتقليل عوامل الخطر المتعلقة بالمرض.

المعايير

تتطلب عملية تقييم الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة السرطان في الطفيلة مراعاة مجموعة من المعايير الأخلاقية والعملية التي تاتي على النحو التالي:

ففي الجانب الأخلاقي، تبرز ضرورة ضمان العدالة الصحية من خلال توفير رعاية متساوية وعادلة لجميع السكان، بغض النظر عن الظروف الاقتصادية أو المناطق الجغرافية، وهو ما يتطلب تقليل الفجوات في الوصول إلى الخدمات الصحية بين المناطق الريفية والحضرية وضمان فرص متساوية للفحص والعلاج. يُضاف إلى ذلك مبدأ الاستدامة، حيث يتعين أن تساهم الحلول المقترحة في تحقيق فوائد دائمة للمجتمع من خلال الاستثمار في البنية التحتية وبرامج التأمين الصحي، وضمان استمرارية حملات التوعية على المدى الطويل. كما تشمل المعايير الأخلاقية أيضًا االلتزام بالمسؤولية الإنسانية، من خلال مراعاة الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية للمرضى وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم ولأسرهم، بهدف تحسين جودة حياتهم وتخفيف معاناتهم. ويُضاف إلى ذلك أهمية الشفافية والمساءلة، حيث يجب على الجهات المسؤولة تقديم تقارير دورية حول تقدم تنفيذ البرامج وضمان الاستخدام الكفء للموارد، مع مراقبة وتقييم العمليات لضمان تحقيق الأهداف.

أما من الناحية العملية، يجب أن تكون الحلول المقترحة قابلة للتنفيذ ضمن الموارد المالية المتاحة، مع مراعاة التكاليف مقابل الفوائد. كما يتعين أن تكون الحلول فعالة في تحقيق الأهداف مثل تحسين التشخيص المبكر وتوفير العلاج وخفض الوفيات، وأن تكون مقبولة ومناسبة للمستفيدين، خاصةً في المناطق النائية أو المحرومة، بحيث تسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الحلول سهلة التنفيذ من حيث الإجراءات والموارد الإدارية، وتتمتع بالاستدامة على المدى الطويل دون الحاجة لدعم مستمر، مع تحقيق تأثير إيجابي مستمر على صحة ورفاه السكان. ومن الضروري أن تكون الحلول مرنة وقابلة للتكيف مع احتياجات جديدة، مع القدرة على التوسع أو التعديل عند الحاجة، وأخيراً يجب أن تتكامل هذه الحلول مع السياسات الصحية الحالية لضمان توجيه الموارد بشكل أمثل وعدم تكرار الجهود.

الحلول والبدائل

1. تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الصحية

لتقليص الفجوات في السياسات الصحية لمكافحة السرطان، يتعين على الحكومة زيادة التمويل لتحسين البنية التحتية الصحية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. سيتيح هذا النهج توسيع نطاق الخدمات الطبية ووصولها إلى جميع الفئات السكانية. على سبيل المثال، يمكن بناء مراكز صحية جديد وتجهيزه بأحدث التقنيات الطبية لتحسين التشخيص المبكر والعلاج الفعال للسرطان، وهو ما يسهم في معالجة تكاليف السفر الى عمان في ظل الوضع الاقتصادي لابناء المحافظة، واختصار الوقت خاصة للحالات الطارئة، كما ان وجود المركز يساهم في تحسين في نسبة الفحص المبكر في ظل ان مستشفى الطفيلة مستفى جديد لم يمر على انشائه اكثر من 5 سنوات، الى جانب عدم وجود اية مستشفيات خاصة في المحافظة.

الحلول والبدائل

وفي مقابلة مع دكتور مختص أشار الى ان معدلات وفيات السرطان في المناطق النائية تصل إلى ضعف تلك في المناطق الحضرية ، ويرجع ذلك أساساً إلى تأخر التشخيص وصعوبة الوصول إلى العلاج. توجيه جزء من الميزانية العامة نحو مكافحة السرطان، مع تطوير الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والدولية، يمكن أن يضمن تمويلاً مستداماً لتحسين الخدمات الصحية دون الضغط على الموارد الوطنية بشكل كبير.

يتضمن هذا الحل بناء مراكز صحية جديدة في المناطق النائية وتجهيزها بالتقنيات الحديثة التي تدعم التشخيص المبكر والعلاج الفعال للسرطان. من خلال هذا النهج، يمكن تقليل تكاليف السفر المرتفعة وتحقيق العدالة الصحية في الوصول إلى الخدمات الطبية، حيث يضمن توافر رعاية متساوية بغض النظر عن الموقع الجغرافي للسكان. إضافةً إلى ذلك، يساهم هذا الحل في تحقيق الاستدامة، إذ يؤدي إلى تعزيز البنية التحتية للنظام الصحي وضمان جاهزيته لمعالجة الحالات الطبية المختلفة في المستقبل.

2. توسيع نطاق التغطية لتشمل جميع أنواع العلاج

ينبغي تحسين نظام التأمين الصحي ليشمل جميع أنواع العلاجات المتاحة، بما في ذلك العلاج الجيني والعلاجات الحديثة، ما يضمن توفير الرعاية اللازمة للمرضى وفقاً لحالاتهم. ان توسيع التغطية العلاجية لا يساهم فقط في تقليل العبء الصحي والمالي على المرضى وأسرهم، بل يزيد أيضاً من معدلات الشفاء والحد من تطور المرض. تجارب مماثلة في دول أخرى، مثل ألمانيا، أظهرت أن تغطية علاجات جديدة كالعلاج المناعي ساهمت في زيادة معدل بقاء المرضى على قيد الحياة بنسبة 30% خلال السنوات الخمس الماضية . ورغم تكاليف توسيع التغطية التي تبلغ وفقا لاحد المرضى الذين يتلقون العلاج (اكس)، إلا أنه يمكن تبني نماذج تمويل مبتكرة، مثل الشراكات مع القطاع الخاص أو الاستثمارات الخارجية، لتخفيفالضغط على الميزانية الحكومية.

ويتطلب هذا الحل توسيع نظام التأمين الصحي ليشمل العلاجات المتقدمة، مثل العلاج الجيني والعلاجات الحديثة، ما يسهم في تقليل العبء المالي على المرضى ويوفر رعاية شاملة. يتماشى هذا التوسيع مع مبدأ المسؤولية الإنسانية، إذ يضمن تقديم جميع أنواع الرعاية الصحية اللازمة، ويحقق الاستدامة في حال تم تمويله عبر شراكات فعالة مع القطاع الخاص، مما يخفف الضغط على الميزانية العامة.

الحلول والبدائل

3. تعزيز استمرارية حملات التوعية

لتحقيق نتائج مستدامة في مكافحة السرطان، يجب أن تكون حملات التوعية مستمرة طوال العام بدلاً من الاقتصار على تنظيمها بشكل سنوي. الحملات المتواصلة تعزز الوعي المجتمعي بأهمية الفحص المبكر وتغيير السلوكيات الصحية، مما يسهم في زيادة عدد الأشخاص الذين يجرون الفحوصات الوقائية. على سبيل المثال، أثبتت دراسة في الولايات المتحدة أن الحملات التوعوية المتواصلة أدت إلى زيادة الفحوصات الدورية بنسبة 20% وتقليل حالات السرطان المتقدمة بنسبة 15%. ولتقليل الحاجة إلى موارد مالية كبيرة، يمكن استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لإطلاق حملات توعية افتراضية، مما يتيح إيصال الرسائل إلى شرائح أوسع بتكلفة منخفضة . فعلى سبيل المثال فان حملة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك لمدة شهر بحيث تصل الى مائة الف مواطن من كل الفئات والاعمار في محافظة الطفيلة، لا تتجاوز ... دولار.

ويسهم الوعي المستمر بأهمية الفحص المبكر بشكل كبير في تقليل الحالات المتقدمة من السرطان، ويعتبر حلاً فعالاً من حيث التكلفة، خاصة عند تنفيذ الحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة بتكلفة منخفضة. يعزز هذا النهج الاستدامة من خلال التوعية المتواصلة، التي تزيد من الوعي المجتمعي بأهمية الفحوصات الوقائية وتساهم في خفض معدلات الإصابة المتقدمة.

4. تطوير آليات التنسيق بين القطاعين العام والخاص

تحسين آليات التنسيق بين القطاعين العام والخاص ضروري لضمان وصول المرضى إلى العلاجات المتقدمة بشكل أكثر فعالية. من خلال استغلال الإمكانيات المشتركة لكل من القطاعين، يمكن تقديم رعاية صحية أفضل وتقليل العبء على المستشفيات الحكومية. في سنغافورة، أدى تطبيق نموذج الشراكة بين القطاعين إلى تحسين جودة الخدمات الصحية، مع تقليل وقت الانتظار للعلاج بنسبة 25% . وللتغلب على أي تحديات قد تطرأ، يمكن تعيين جهات تنسيق مسؤولة مثل رئيس قسم العلاج في مركز الحسين للسرطان، وقسم فحص الأورام الخبيثة في المدينة الطبية، ومستشفى الطفيلة الحكومي، للإشراف على إدارة التعاون، مما يضمن تنفيذ الأنشطة بسلاسة ودون تأخير في تقديم العلاج.

ويهدف هذا الحل إلى تحسين جودة الخدمات من خلال التنسيق بين القطاعين، بما يتيح تقديم رعاية صحية أكثر شمولاً ويقلل من العبء على المستشفيات الحكومية. تعيين جهات مسؤولة للتنسيق يعزز من الشفافية والمساءلة ويضمن تنفيذ البرنامج بشكل منظم وسلس، مما يقلل من زمن الانتظار ويزيد من فعالية تقديم العلاج.

البديل الأفضل

بناءً على المعايير الأخلاقية والعملية، يبرز تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الصحية كأفضل حل. فهو يحقق العدالة الصحية من خلال توفير رعاية متساوية لجميع السكان، خاصةً في المناطق النائية التي تعاني من نقص في الخدمات الطبية. كما يدعم الاستدامة، إذ يضمن تطويراً طويل الأمد للبنية التحتية الصحية، مما يتيح للنظام الصحي مواكبة الاحتياجات المستقبلية ويقلل الاعتماد على السفر للعلاج. بهذا، يشكل هذا الحل خياراً عملياً ومتوازناً يسهم في تحسين الصحة العامة ورفاه السكان في المحافظة.

التوصية

تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الصحية : لتقليص الفجوات في السياسات الصحية لمكافحة السرطان، يتعين على الحكومة زيادة التمويل لتحسين البنية التحتية الصحية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. سيتيح هذا النهج توسيع نطاق الخدمات الطبية ووصولها إلى جميع الفئات السكانية.

الخطوات العملية للتنفيذ : موافقة وزارة الصحة وهيئة الاستثمار تشجيع المنظمات الدولية مثل التعاون الاسباني الذي أنشأ مركز العناية بصحة المرأة .

الخاتمة

وفي الختام لا بد من التنويه بأنه لا غنى عن التشخيص الصحيح للسرطان لعلاجه كما ينبغي وبفعّالية لأن كل نوع من أنواعه يتطلب مقرّراً علاجياً محدّداً، ويشمل علاجه في العادة الجراحة و/ أو العلاج الإشعاعي و/ أوالعلاج الشامل (العلاج الكيميائي، العلاجات الهرمونية، العلاجات البيولوجية المستهدفة). ويُراعي في الاختيار السليم للمقرّر العلاجي نوع السرطان والفرد الخاضع للعلاج على حد سواء. ومن الضروري استكمال بروتوكول العلاج خلال فترة زمنية محدّدة لتحقيق النتيجة العلاجية المتوقعة.

وتحديد الأهداف المنشودة من العلاج من أولى الخطوات الهامة، والهدف الأساسي من ذلك عموماً هو علاج السرطان أو إطالة عمر المُصاب به إلى حد كبير. كما أن تحسين نوعية حياة المريض هدف هام يمكن تحقيقه عن طريق تزويد المريض بالدعم اللازم لصون عافيته البدنية والنفسية الاجتماعية والمعنوية وتزويده بالرعاية الملطّفة في المراحل النهائية من إصابته بالسرطان.
وتزيد احتمالات الشفاء من بعض أكثر أنواع السرطان شيوعاً، كسرطان الثدي وسرطان عنق الرحم وسرطان الفم وسرطان القولون والمستقيم، عندما تُكشف مبكّراً وتُعالج باتباع أفضل الممارسات.

كما ترتفع معدلات الشفاء من بعض أنواع السرطان، مثل أورام القنوات المنوية الخصوية وشتى أنواع سرطان الدم وأورام الغدد اللمفاوية التي تصيب الأطفال، إذا زُوّد مرضاها بالعلاج المناسب، حتى في حال انتشار الخلايا المسرطنة في أجزاء أخرى من الجسم.

ولكن ثمة تباين كبير في معدلات توافر العلاج بين البلدان من مختلف مستويات الدخل؛ وعلى ما يُذكر، فإن العلاج الشامل متوفر في أكثر من 90٪ من البلدان المرتفعة الدخل، ولكن في أقل من 15٪ من البلدان المنخفضة الدخل .

المراجع

https://www.moh.gov.jo/ar/tafeilehhd/InfoPageDaynamic/68/95

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/cancer

انتهى.

عن مشروع مختبر الاستدامة الأردني

مشروع "مختبر الاستدامة الأردني" للقادة الشباب أطلقه معهد السياسة والمجتمع مطلع شباط 2024، بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان، الذي يهدف إلى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتنمية المستدامة في مواجهة تحديات الاستدامة وتعزيز مستقبل أخضر من خلال منظور التنمية المستدامة(SDGs)، والعثور على حلول مبتكرة في القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

استهدف المشروع 24 شاباً وشابة من المحافظات الأردنية كافة، بما في ذلك الأفراد ذوي الإعاقات، يتم العمل في لجنة وطنية عالية الكفاءة مسؤولة عن دراسة تحديات مجتمعاتهم وتطوير حلول مستدامة، بعد أن خضعوا إلى تدريبات مكثّفة مع خبراء ومتخصصون بالقضايا البيئية، عزّزت من مهاراتهم القيادية وفهمهم للمفاهيم المتعلقة بالاستدامة وأهدافها وآليات كتابة ورقة سياسات لأفكارهم التنموية، توزّع المشاركين إلى فرق من أقاليم مختلفة، أجروا تحليلاً منهجياً لما تحتاجه مناطقهم، بإعطاء جلسات توعوية وتحديد الاحتياجات لأقاليم الشمال والوسط والجنوب في عدة مؤسسات مجتمعية، خرجوا بحلول مبتكرة وفرص التنمية المستدامة المتاحة فيها.

يهدف المعهد من خلال هذه البرامج الى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة، ورفع الوعي حول أهداف التنمية المستدامة وأهمية مشاركة الشباب، وتعزيز التعاون والتشبيك بين أصحاب المصلحة، وضمان شمول الأفراد ذوي الإعاقات في جميع الأنشطة.

مختبـر
الاستدامـة الأردني

معهـد السياســة والمجتمــع

معهد السياسة والمجتمع مؤسسة غير ربحية، ومعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله الى تحقيق الاستقرار والازدهار في الاردن والاقليم وتعزيز اطر وادوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها يقوم المعهد بتحليل واستشراف المخاطر والتغيرات وطرح الافكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والاقليمية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

كما يساهم المعهد في توضيح السياسات العامة والتحديات المعقدة وتعزيز القاعدة المعرفية للمواطن والمسؤول حول التحولات المحلية والعالمية التي تحدد ملامح المستقبل
هذا ويقوم المعهد بدوره ضمن منظومة القيم الوطنية في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية.

يشمل عمل المعهد بالاضافة الى الدراسات والأبحاث التي يقوم بها، تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات مختلفة حيث يساهم في تدريب الشباب على قيم المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمباديء الوطنية الجامعة. كما يقوم المعهد من خلال برامجه البحثية والتدريبية في مجال بناء السياسات بتعزيز قدرة صانع القرار في التعامل مع التحديات الضاغطة وبناء الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخاطر.

يهدف المعهد في تركيز جهود عدد من الباحثين والخبراء والمختصين من مجالات مختلفة وبشكل متكامل في بناء افكار وحلول عملية لتحديات راهنة و متغيرات متوقعة لدعم عمل المؤسسات وتعزيز القدرة في تحقيق المصلحة الوطنية.

www.politicsociety.org Info@politicsociety.org

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute